انقطاع أصناف الأدوية مستمر.. ونقيب الصيادلة: أمتنع عن الإدلاء بأي تصريح صحفي!

مصادر لـ«الوطن»: «الصحة» رفعت بعض أصناف الأدوية العصبية ودراسة لرفع أصناف أخرى

| محمد منار حميجو

أكدت مصادر مطلعة في موضوع الدواء أن وزارة الصحة تدرس رفع سعر بعض أصناف الأدوية المفقودة التي يصعب تأمينها حالياً وذلك بناء على عدة قوائم تم إعدادها، وذلك نتيجة رفع أسعار المواد الأولية وارتفاع سعر الصرف الرسمي خلال الفترة الماضية، مشيرة إلى أنه منذ أسبوعين صدرت قائمة بتعديل بعض أسعار الأدوية العصبية وأنه من المتوقع قريباً أن يتم إصدار تعديل جديد على بعض الأصناف.

وبينت المصادر لـ«الوطن» أن الهدف من رفع بعض الأصناف هو تأمينها وحتى لا يلجأ المواطن إلى شراء الأدوية المهربة أو الأجنبية وبالتالي يتم شراؤها بأسعار مضاعفة، مشيرة إلى بعض الصعوبات في عمليات الاستيراد للمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية وكذلك مسألة تكاليف المشتقات النفطية والطاقة وغير من الصعوبات التي تواجه عملية إنتاج الأدوية.

وأشارت المصادر إلى أنه توجد انقطاعات في العديد من الأصناف لكنها ليست كبيرة حتى الآن إلا أنها في حالة تزايد يومياً، مقدرة أن نسبة الانقطاع ٢٠ بالمئة وأنه يتم حالياً توزيع العديد من الأصناف على الصيادلة على شكل حصص، ضاربة مثلاً أن هناك ١٠ معامل تنتج صنف «معين» إلا أنه نتيجة توافر المواد الأولية فإن بعض هذه المعامل خفضت إنتاجها لهذا الصنف، على حين معامل أخرى توقفت عن إنتاجه وبالتالي أصبح هناك اعتماد على ثلاثة معامل بدلاً من العشرة التي تنتج هذا الصنف.

وبينت أن الهدف الرئيسي بتعديل أي صنف دوائي هو توافر الدواء بشكل كامل وحتى لا تكون هناك معاناة لدى المواطن في البحث عن أي دواء وخصوصاً الأدوية النوعية مثل تلك التي تدخل في علاج أمراض القلب وداء السكري وغير ذلك، مؤكدة أنه يتم رفع قوائم دائماً بالأدوية المفقودة إلى وزارة الصحة لدراسة وضعها، معتبرة أن موضوع تسعير الأدوية معقد باعتبار أن الوزارة لا تريد أن تحمل المواطن أعباء إضافية لتأمين الدواء، وفي الوقت ذاته لابد من الحفاظ على الصناعة الدوائية.

> صيادلة: أدوية الالتهابات متوفرة والنقص في الأدوية النوعية

وعند الرجوع إلى نقابة الصيادلة لسؤالها عن موضوع الأدوية باعتبار أنها الممثل الرسمي للصيادلة كما أنها على تواصل مع أصحاب المعامل، رفضت نقيب الصيادلة وفاء كيشي الإدلاء بأي تصريح، كما عادتها، وأكدت رفضها التعاون معنا قائلة: أمتنع عن الإدلاء بأي تصريح!

من جهتهم أكد عدد من الصيادلة أنه توجد انقطاعات في بعض أصناف الدواء، مشيرين إلى أن معظم أدوية الالتهابات متوافرة ولا توجد مشكلة فيها حتى هذه اللحظة، لكن المسألة في بعض الأدوية النوعية وذات التكاليف العالية.

وأشاروا لـ«الوطن» إلى وجود معاناة في توفير بعض الأصناف باعتبار أنها توزع على الصيدليات على شكل حصص وبالتالي تكون الكميات فيها قليلة، مشددين على ضرورة توافر جميع الأدوية وخصوصاً في هذه الفترة التي تكثر فيها أمراض الأنفلونزا من «كريب ورشح» وغير ذلك من هذه الأمراض.

أهالي جرمانا لا يحصلون على مخصصاتهم كاملة.. وربطة الخبز بالسوداء ٥ آلاف ليلاً

مشرف الفرن لـ«الوطن»: المشكلة في نقص مخصصات الريف بنحو ٣٠ طناً يومياً

| عبد المنعم مسعود

رفع باعة الخبز التمويني في السوق السوداء سعر الربطة ليصل إلى ٦ آلاف ليرة وذلك قرب مخبز باب توما الاحتياطي في العاصمة، على حين وصل سعر الربطة الواحدة أمام فرن جرمانا الاحتياطي لسعر ٣ آلاف ليرة نهاراً ويرتفع مساء ليصل لـه آلاف ليرة.

وطالت مدة انتظار المستهلكين للحصول على ربطة الخبز في مدينة جرمانا في الأيام العادية لتصل لثلاث ساعات، على حين تصل إلى ساعات يومي السبت والخميس.

واشتكى مواطنون من عدم إمكانية الحصول على مخصصاتهم في هذين اليومين إما لطول فترة الانتظار أو لعدم تزويد المعتمدين بالكميات اللازمة.

ولا تختلف طريقة الحصول على المخصصات بين الفرن الاحتياطي وأكشاك الفرن الآلي الموزعة بالمدينة ففي يوم الخميس يصعب الحصول على ربطة الخبز، كما يصعب الحصول عليها يوم السبت للازدحام أمام هذه الأكشاك.

وتتكرر المشكلة ذاتها مع المعتمدين فلا إمكانية للحصول على كامل المخصصات يوم الخميس خصوصاً للعائلات التي يجب أن تحصل على ٣١٠٠ ليرة وبما لا يتجاوز ربطتين للشخص الواحد.

ووفقاً لأبو سعيفان فإن كمية مخصصات الفرن قد تم تقليصها لتصبح ٢٤ طناً ونصف الطن يومياً لكل أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة بعد أن كانت ٢٦ طناً أي إنه تم تقليص مخصصات الفرن بمقدار طن ونصف الطن يومياً.

خاتماً ما تعانيه جرمانا يعاني منه أغلب الريف الدمشقي، والمصادر تؤكد أن المشكلة هي في نقص مخصصات الريف بما يعادل ٣٠ طناً يومياً، لذلك فإن مشكلة الخبز في الريف سوف تستمر بلا حلول.

تزويدهم بكمية محددة بـ١٠٠ ربطة لكل معتمد، كاشفاً عن وضع كشك خاص ببيع الخبز الحر من دون بطاقة أمام الفرن وبسعر ٣١٠٠ ليرة وبما لا يتجاوز ربطتين للشخص الواحد.

٢٠٢٤.. طرطوس المدينة القديمة جاذبة للسياحة بوجه جديد

| طرطوس - ربا أحمد

تدخل مدينة طرطوس القديمة مساراً جديداً ربما كان من المفترض أن يتم منذ سنين طويلة، وهو المسار الاستثماري والاقتصادي إضافة للسياحي الذي سيحقق مكانة جديدة للمدينة القديمة المطلة على البحر المتوسط مباشرة.

فمنذ عام ٢٠٢١ انطلقت الفكرة بناء على تجربة محافظة حلب الرائدة بترميم أسواقها الأثرية المتضررة، وتدشين سوق حلب الأثري والاتفاقية التي تمت لترميم سوق الحبال، وبناء عليه شكلت لجنة للبدء بتجربة طرطوس القديمة وفيها ممثلون عن عدة جهات (مجلس مدينة طرطوس ومديريات الآثار والأوقاف والسياحة بالشراكة مع مؤسسة الأمانة السورية للتنمية).

وتم الاتفاق على البدء بوضع «وثيقة عمل» لوضع أساس لكل المحاور على أسس أكاديمية وفنية وعلمية صحيحة ولتكون خطة عمل مستمرة تشمل عمل كل الجهات المعنية.

رئيسة دائرة المدينة القديمة المهندسة ميرفت عثمان أوضحت لـ«الوطن» أنه منذ عام ٢٠٢١ وإلى اليوم استطاع فريق العمل المكون من الأمانة السورية للتنمية ومجلس مدينة طرطوس بما فيه دائرة طرطوس القديمة ومديريات الآثار والسياحة والثقافة استكمال العمل على عدة محاور وهي المسار الاجتماعي والمسار الاقتصادي والمسار العمراني والثقافي، بكوادر متخصصة وإشراف هندسي كامل.

وأضافت: من حيث المسار الاجتماعي تم مسح المنطقة بالكامل وإقامة جلسات مطولة مع الأهالي وخلصنا إلى أنه مجتمع منفتح ومتعاون، باعتبار أن الأهم هو الحفاظ على سكان طرطوس القديمة للحفاظ على ذاكرة المكان وبصمته الاجتماعية الخاصة به، واليوم فريق العمل يعد ورشة عمل بعنوان «مرحلة تبني المجتمع الأهلي للمشروع» وهي الخطوة الأخيرة أمام البدء بالتنفيذ، لأن توفر شرط خدمة الأهالي هو الأساس وتمت إزالة تخوفهم من إخلاء المدينة.

أما بخصوص المسار الاقتصادي فهو متضمن المسار السياحي والخدمي الذي سينظم كيفية الاستثمار في طرطوس القديمة وترميمها وفق أولويات تبدأ بالبنية التحتية بحيث يتم إنشاء نفق خدمات لكل التمديدات اللازمة قبل رصف الطرقات وتأهيل واستثمار ساحات قبو عرفات والحمّام العثماني بحيث سيكون الاستثمار متوضعاً حول المدينة للمناطق المستملكة، على حين يكون استثمار أملاك القاطنين أمراً خاصاً بهم.

إضافة إلى المسار العمراني الذي شمل توثيق ٩٥ بالمئة من المباني بمخططات جديدة شاملاً القلعة التي تبلغ مساحتها ٤ هكتارات والمدينة التي تبلغ ٢٠ هكتاراً مع الاهتمام ببرج الطاحونة والمتحف.

وترى عثمان أن عام ٢٠٢٤ سيكون عام الانطلاق بالتنفيذ بدءاً من تحديد الأولويات إلى التمويل اللازم بالتعاون مع الشركاء في مؤسسة الأمانة السورية للتنمية، وذلك وفق الإستراتيجية الموضوعة للانطلاق بمدينة قديمة جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية بوجه جديد ينشر ثقافة الحرف التقليدية الموجودة في المدينة بمخطط تنظيمي استثماري ملائم للواقع.

أرباح زراعة الذرة هذا الموسم مجزية جداً وتصل لـ١٠٠ بالمئة

مدير زراعة حلب: عمليات الحصاد شارفت على الانتهاء والطاقة التجفيفية اليومية تجاوزت ١١٠٠ طن

| محمود الصالح

أكد مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني أن عمليات حصاد الذرة الصفراء في المحافظة قد شارفت على الانتهاء، حيث بلغت المساحات المحصودة حتى الآن نحو ٣١ ألف هكتار من أصل المساحة المزروعة للموسم الحالي وهي ٣٤ ألف طن.

وبين مدير الزراعة أن عمليات حصاد وتجفيف الذرة الصفراء تجري بوتيرة جيدة نتيجة الظروف الجوية المناسبة خلال الفترة الماضية، وقد ارتفعت نسبة عمليات التجفيف بعد تشغيل المجفف الجديد الذي أنشئ في بلدة دير حافر التي تشكل مركز إنتاج الذرة في المحافظة، لكونها واقعة وسط منطقة مشروع الري الحكومي في حلب، وتبلغ طاقة التجفيف اليومية لهذا المجفف بحدود ألف طن يومياً، لذلك تعتبر مشكلة التجفيف في هذا الموسم منتهية تقريباً، وهناك مجفف آخر في قرية تل علم يجفف يومياً نحو ١٠٠ طن، وكلا المجففين يعمل للمرة الأولى في هذا الموسم، وتبلغ كلفة تجفيف الطن الواحد بحدود ٤٠٠ ألف ليرة سورية بشكل وسطي، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الفلاحين لا يرغبون بتجفيف الذرة في المجففات ويقومون بالتجفيف التقليدي تحت أشعة الشمس من خلال نشرها على الطرقات بغية توفير أجور التجفيف.

وعن الجدوى الاقتصادية من زراعة الذرة للموسم الحالي بين حرصوني أن زراعة الذرة من الزراعات الرابحة، وتصل نسبة الربح في الموسم الحالي إلى أكثر من ١٠٠ بالمئة من تكاليف الزراعة، حيث لا تتجاوز كلفة زراعة الهكتار الواحد من الذرة ١٢ مليون ليرة، على حين يصل إنتاج الهكتار من الذرة بشكل وسطي إلى ٦ أطنان بقيمة ٢٤ مليون ليرة سورية، حيث يصل سعر الهكتار لدى المؤسسة العامة للأعلاف إلى ٤,٢ ملايين ليرة، وهو السعر ذاته وبيع للقطاع الخاص في حال كانت درجة رطوبة الذرة بحدود ١٣ بالمئة، وتزداد أرباح الفلاحين في حال كانت الذرة تروى من مشاريع الري الحكومية حيث يتم توفير ما يقرب من ٢,٥ مليون ليرة في الهكتار قيمة محروقات.

وعن الكميات التي استلمتها مؤسسة الأعلاف في محافظة حلب ذكر مدير الزراعة أنه حتى يوم أول من أمس كانت كميات الاستلام ٥٢٨ طناً فقط من أصل الإنتاج المحصود والمقدر بحدود ١٨٦ ألف طن.

عدد من الفلاحين من أبناء ريف حلب أكدوا أن أسعار الأعلاف في هذا الموسم مجزية والأرباح جيدة على الرغم من ارتفاع تكاليف الزراعة حيث تصل أجور فلاحة الهكتار الواحد إلى ١,٢ مليون ليرة وقيمة بذار الذرة ٢,٥٥ مليون للهكتار ورش المبيدات مليون ليرة، والأسمدة ٤ ملايين ليرة والحصاد والتعبئة والأكياس بحدود مليون ونصف المليون ليرة لإنتاج الهكتار الواحد، وفي حال كان المحصول مزروعاً على الآبار يضاف مبلغ ٢,٥ مليون ليرة قيمة مازوت للضخ لري الهكتار الواحد، وبذلك تتجاوز كلفة زراعة وحصاد الهكتار ١٢,٦ مليون ليرة، ويقدر السعر اليوم بشكل وسطي بحدود ٢٤ مليوناً في حال أخذ الإنتاج الوسطي للهكتار وهو ٦ أطنان من الذرة الرطبة، وبذلك يحقق الفلاح في هذا الموسم أرباحاً جيدة، وهذا هو السبب الذي دفع الفلاحين إلى الإقبال على زراعة محصول الذرة الصفراء.